

فعالية البرامج المطبقة في المؤسسات العقابية للحد من السلوك الانحرافي في المجتمع

Penal institutions' applied programs' effectiveness in eliminating behavioral abnormality in society

سامية عيشون¹، هاجر معيزة²

¹ جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، samiaaich9@gmail.com

² جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، maizahadjer90@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/18

تاريخ الاستلام: 2024/11/30

ملخص:

تمثل هذه الورقة البحثية محاولة لإبراز فعالية البرامج المطبقة في المؤسسات العقابية في الحد من السلوك الانحرافي في المجتمع من أجل تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي، حيث تعمل البرامج المعتمدة فيها على التكفل بالمنحرفين من جوانب مختلفة نفسية، اجتماعية، تربوية، ومهنية، من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع مما يجعلهم مواطنين صالحين يشعرون بانتمائهم وحبهم لوطنهم والمساهمة الفعالة في الحفاظ عليه، بالإضافة إلى امتلاك القدرات والخبرات والمؤهلات اللازمة التي تمكنهم من ولوج عالم الشغل والمساهمة في تنمية المجتمع وبالتالي تفعيل المواطنة الحقيقية من خلال إدراك الحق والالتزام بالواجب.

كلمات مفتاحية: السلوك الانحرافي؛ المؤسسات العقابية؛ البرامج التعليمية؛ البرامج المهنية.

Abstract:

This research paper is an attempt to demonstrate the effectiveness of the applied programs, at penal institutions, in eliminating the behavioral abnormalities in society for the sake of achieving social peace and security. The adopted programs safeguard the deviants from various psychological, social, educational and methodical sides for reintegrating them in society so that they become good citizens, who feel love and belonging to their homeland, and contribute effectively to protect and defend it, besides gaining the necessary expertise and qualities enabling them to get employed and to contribute to the society development. Thus, it's the enablement of real citizenship through awareness of right and commitment to duty.

Keywords: Eeducational programs; Penal institution; Behavioral abnormality; Professional programs.

1. مقدمة:

لقد عرفت ظاهرة الانحراف انتشارا واسعا داخل المجتمعات، الأمر الذي يهدد أمن واستقرار المجتمعات، لما تشكله هذه الظاهرة من خطورة، باعتبار أن انحراف السلوك من التصرفات غير السوية في المجتمع وهي تخالف العادات والتقاليد والتعاليم الدينية والقيم الاجتماعية التي ينشئ عليها الأفراد.

ومن مسببات تفاقم هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة تطور وسائل الإعلام والتكنولوجيا، وظهور ما يسمى بالعمولة والتفتح على العالم وإدماج بعض الفئات على الأنترنت وانبهارهم بالثقافات الغربية، مما يجعلهم يطلعون على كل أشكال الانحرافات الموجودة في العالم، والتي لا تمت بصلة إلى مجتمعاتنا الإسلامية وقيمنا الاجتماعية وتقاليدنا والاعتماد على أساليبها المختلفة، للقيام ببعض المظاهر السلبية كالسرقة وحمل السلاح والجرائم الإلكترونية من نصب وتحايل وشعوذة.

والجزائر كغيرها من المجتمعات تعاني من انتشار وتنامي هذه الظاهرة التي قد تحدث خلافا في المجتمع، وتعمل جاهدة من أجل مكافحة وكبح هذه الظاهرة من خلال قوانين وبرامج وخطط يتم تطبيقها في المؤسسات العقابية، التي يتم فيها ابداع الأشخاص المنحرفين بعد إلقاء القبض عليهم متلبسين من خلال قيامهم بسلوكيات انحرافية وجرائم يعاقب عليها القانون.

وللمؤسسات العقابية أساليب وطرق ووسائل وقائية وردعية تتبناها من أجل تعديل السلوك وإعادة تربيته وإدماجه في المجتمع الذي ينتمي إليه، ويتم الاعتماد في ذلك على برامج تربية تعليمية تثقيفية لها تأثيرات إيجابية من الناحية النفسية والاجتماعية والصحية، وتكون أكثر فاعلية في عملية الضبط الاجتماعي. ومن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على أهمية فاعلية البرامج المطبقة في المؤسسات العقابية بهدف إكساب المنحرفين القيم الدينية والوطنية، بالإضافة إلى تمكينهم من الدارسة والقيام بتربصات داخل الورشات الموجودة بالمؤسسات العقابية ليتمكنوا من اكتساب مهن وحرف ومواصلة تعليمهم بعد انقضاء فترة سجنهم مما يجعلهم مواطنين صالحين، تكون لديهم القدرة على العمل والإنتاج والمساهمة في التنمية الوطنية وتقدم وازدهار المجتمع.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1.2. السلوك الانحرافي:

اصطلاحاً: "أي سلوك لا يتفق مع توقعات ومعايير السلوك الفردي للعامة، والمقررة داخل النسق الاجتماعي، أو الذي لا يمثل مجموعة من الأعراف والقواعد التي ينظر إليها بوجه عام أنها أمور ضرورية لتحقيق التماسك وإقرار النظام داخل الجماعة" (غيث: 1999، ص 130)

إجرائياً: هو السلوك غير السوي والذي يخرج على نطاق العادات والتقاليد المتعارف عليها، ويتنافى مع الشريعة الدينية، وهو سلوك غير مقبول اجتماعياً يقوم به الفرد خفية خوفاً من العقوبة التي يتعرض لها من جراء تصرفاته.

2.2. تعريف المؤسسة العقابية اصطلاحاً:

اصطلاحاً: "هي مكان للحبس تنفذ فيه وفقاً للقانون العقوبات السالبة للحرية، والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية، والإكراه البدني عند الاقتضاء وتأخذ المؤسسة العقابية شكل البيئة المغلقة أو البيئة المفتوحة" (قانون تنظيم السجون: عدد 12، 2005، ص 13).

"هي تلك الأماكن الخاصة والمعدة من طرف الدولة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية للمحكوم عليهم، ويتوقف قدر المساس بالحرية على نوع المؤسسة العقابية التي ينفذ فيها الجزاء الجنائي، وهي ذات غرضين بارزين هما سلب الحرية العقاب وذلك الردع والايلاء لتفادي الظاهرة والمشكلة الاجرامية وحماية المجتمع منها، إضافة إلى السعي إلى تأهيل وإدماج المساجين بعد الافراج عنهم ليكونوا فاعلين في المجتمع لاحقاً" (إسحاق إبراهيم: ص 118).

إجرائياً: هي تلك الأماكن التابعة للدولة لها هياكل وتنظيمات تسيّرّها قوانين وبرامج معينة تضم الأشخاص المنحرفين والمجرمين طيلة فترة حكمهم، من أجل إعادة تعديل سلوكياتهم وإعادة ضبطهم وإدماجهم اجتماعياً، حيث تمكنهم من الدراسة والتكوين والتعلم داخل المؤسسات وفقاً للبرامج المطبقة فيها.

3. السلوك الانحرافي من الناحية النفسية والاجتماعية والقانونية:

1.3. السلوك الانحرافي في علم النفس:

"هو ناجم عن عدم التوافق، والمنحرف هو الذي لم يكتمل النمو النفسي والعقلي والجسدي له ويعاني صراعات مع نفسه ومع المعايير السلوكية في مجتمعه عامة وترجم هذه الصراعات إلى سلوكيات منحرفة" (بوجمعة زريعة: 2022، ص94).

2.3. السلوك الانحرافي من المنظور الاجتماعي:

"يعتبر الانحراف مجموعة سلوكيات فردية أو جماعية، لكونها لا تتوافق مع الانتظارات والمعايير والقيم التي يعبر عنها أو يتقاسمها أعضاء مجموعة ما، فإنها تتسبب أيضا في سلسلة عقوبات وتأنيب العزلة ولوم تنفيذها، وهناك فئات ومواضيع عديدة من الممكن ذكرها: التعدي على الأملاك أو على أشخاص أو على التقاليد بالإضافة إلى الانتحار والتسمم والأمراض العقلية والإعاقات الجسدية، ويفضل علماء الاجتماع ألا ينظر إليه باعتباره دالا على نمط من الأشخاص، بل ينظر إليه بالأحرى باعتباره خاصية صورية لبعض المواقف ولأنساق الاجتماعية، ويفضل أن ينظر إليه باعتباره نمطا من أنماط انتهاك المعايير التي يحددها المجتمع" (بوجمعة زريعة: 2022، ص94).

3.3. السلوك الانحرافي في القانون:

من الناحية القانونية يعتبر السلوك الانحرافي "أنماط من السلوك يجرمها قانون العقوبات ويستوجب العقوبة باسم الدولة، وذلك بعد المحاكمة وثبوت الإدانة ويفترض القانون قيام مستوى معين من مسؤولية المنحرف من أفعاله وسلوكه على أساس عمر زمني معين" (طارق السيد: 2001، ص32).

4. النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي:

1.4. النظرية النفسية:

"ترتبط النظريات النفسية بين مختلف جوانب التكوين النفسي والسلوك بصفة عامة، فهي تفسر الانحراف، بعوامل داخلية مرتبطة بالحالة العقلية والنفسية للفرد، وثمة اتفاق على أن نظرية التحليل النفسي لـ "فرويد" هي أهم النظريات التي يمكن أن تمثل هذا الاتجاه، والأساس التي تنطلق منه هذه النظرية هو أن شخصية الفرد تتكون من ثلاثة أقسام وهي:

الهو: يعني الدوافع القطرية اللاشعورية

الانا: ويعني الجانب الشعوري لدى الفرد

الأنا الأعلى: ويعني الضمير

ويعود السلوك الانحرافي عند "فرويد" أما إلى عجز الأنا عن تكييف الميول الفطرية والنزاعات الغريزية لدى الشخص مع متطلبات وتقاليد الحياة الاجتماعية أو إلى كبتها وإخمادها في اللاشعور، وإلى انعدام وجود الأنا الأعلى أو عجزه عن أداء وظيفته كالرقابة والردع، وفي كلتا الحالتين تضطرب الشخصية لتكون النتيجة سلوكاً منحرفاً" (العويي يونس: 2019، ص 61).

ركزت هذه النظرية على العوامل الداخلية التي قد تحدث على مستوى السلوك من انفعالات ودوافع وأمور غريزية ورغبات واهتمامات وميولات، وبالتالي أي اختلال قد يحدث على المستوى الشعوري في السلوك قد يؤدي إلى انحراف السلوك.

2.4. النظرية الاجتماعية:

"لقد اهتم علماء الاجتماع بالجريمة واعتبروها ظاهرة اجتماعية، تحدث أو تتكون داخل المجتمع ولدراسة هذا السلوك لابد من دراسة الحقائق الاجتماعية كالتنظيم والبناء الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والتعبير الاجتماعي للجريمة والعمليات أو التغيرات الاجتماعية التي يتكون منها السلوك الاجرامي، ومن خلال هذا أنشأت مدرسة اجتماعية تهدف إلى الكشف عن العلاقة بين الجريمة ومختلف عناصر البيئة

الاجتماعية وانتهت إلى أن المجرم ليس ظاهرة فردية منعزلة وإنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة والجريمة هي فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة أو بمعنى آخر فعل مضاد للمجتمع، ولمعرفة سبب ارتكاب المجرم لهذا الفعل لابد من دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعية وتحليل طبيعة السلوك الاجرامي الذي تتكون من خلاله هذه العلاقة" (عبود الصراح: 1983، ص279).

لقد سلطت هذه النظرية الأضواء على العوامل الاجتماعية المحيطة بالأفراد وأنها سبب في حدوث السلوك الانحرافي والتي تشمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافة والمناخ، فالوسط الذي ينتمي إليه الفرد كفيل بأن يجعله مجرماً دون تخطيط أو تنظيم مسبق.

5. أشكال الانحراف:

يأخذ الانحراف العديد من الأشكال نتطرق إلى البعض منها:

1.5. الهروب والتشرد:

وأسباب الهروب متعددة منها:

"الهروب من الشك المرتبط بهويته، يبتعد كي يعيش بمفرده ويثبت وجوده وهويته، حب المغامرة الخوف من عقاب الوالدين بعد القيام بغلطة أو فشل مدرسي وهذا تحت تأثير القلق.

أما التشرد فقد أصبح من الظواهر المنتشرة بكثرة في هذا العصر لأنها في البلدان الغربية، وما ساهم في انتشاره هو الأحداث الاجتماعية الحاصلة مثل أزمة 1929 الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية 200 ألف متشرد، خلال وبعد الحربين العالميتين، وفي الستينات برز نوع خاص من التشرد يمس شباباً رافضين للوضع الاجتماعي والاقتصادي يعيشون في جماعات ويتعاطون المخدرات.

والمتشردين نوعان هم:

- المتشردين غير المسؤولين ولديهم تخلف عقلي فطامي.

- المتشردين المتعمدين وهو خروج عمدي من بيوتهم رفضاً للنظام العام والاجتماعي.

2.5. جرائم الأموال:

تطغى على الحدث رغبات كثيرة ومطالب عدة يريد أن يحققها، وتقف بعض موارده المالية ضحية في سبيل ذلك الأمر الذي يدفعه إلى ارتكاب جرائم الأموال ولاسيما جريمة السرقة، لأنها أيسر هذه الجرائم لا تتطلب أكثر من الجرأة أو المغامرة.

3.5. الاعتداء على العرض:

"هي ظاهرة قديمة قدم الانسانية وتشكل نوعا من أشكال الانحراف السلوكي في المجتمع العام، حيث تسقط الغريزة الجنسية في هذه المرحلة وتكون نشيطة ويحس بالاعتزاز بالنفس ويدفعه فضوله وجهله بالأمور الجنسية في هذه المرحلة إلى اكتشاف هذا التغير ويؤدي إلى الرغبة في القيام بأفعال خاطئة ومرفوضة في عادات البلد كالجنسية المثالية" (فوزية عبد الستار: 1978، ص 107-108).

"كذلك نجد مظاهر الجنوح الجنسي، إن هناك الكثير من الشباب في سن الأحداث يبيعون حاستهم إلى الراشدين لكسب المال إلى جانب الاغتصاب والاعتداء على المحارم، وذلك لأسباب عديدة منها عدم قياس الستة الأسرية على الأخلاق الفاضلة والالتزام الديني، استهتار المحيط الأسري وانحلاله، ضعف الوازع الديني" (عامر مصباح: 2008، ص 263).

4.5. جريمة القتل:

حسب الدراسات العالمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، تحدث جريمة القتل عند الأطفال 20 سنة نظرا لتسهيل ملكية الأسلحة النارية، فحسب الاحصاءات اليومية تسجل يوميا حوادث أطفال ومراهقين يقتلون أو يجرحون زملائهم في المدارس أو الشوارع، فالطفل والمراهق يشعرون بكامل السلطة عند امتلاك أسلحة نارية، إذا كان الامتلاك يطمئن البعض دون أن يصل إلى استعمالها فإن في حالات أخرى هذا الشعور بكامل السلطة يجعله يهجم ويتعدى دون مراعاة لنتائج أفعاله، فالحيازة على الأسلحة في سن المراهقة كمرحلة يعطي طابعا حقيقيا للخيال والأوهام (سامية محمد جابر: 1978، ص 74).

6. في ماهية المؤسسة العقابية:

تعتبر مراكز إعادة التربية كأحد المؤسسات الخارجية التي لا تتعلق بالأسرة أو المدرسة أو جماعة الرفاق، في محاولة جادة لتوفير الحماية والرعاية التي افتقدها الشخص بجنسيه سواء الفتى أو الفتاة وإعادة إصلاح وتقويم سلوكه الانحرافي، من خلال جملة من الأهداف والبرامج والآليات التي تندرج كلها ضمن إطار إيجابي نحو السير في الطريق السوي ومنعهم من الانغماس في الانحراف، والتي تصل لحد الجريمة (حمادي دليلة: 2021، ص 220).

1.6. أنظمة المؤسسات العقابية:

إن لكل مؤسسة عقابية تطور تاريخي وهذا ما يجعلها متعددة الأنظمة ومتطورة المراحل، وهذا ما حدث في المؤسسة العقابية التي تنحصر في 04 نظم وهي النظام الجمعي، والانفرادي، المختلط، التدريجي (اسحاق ابراهيم، ص 66).

1.1.6. النظام الجمعي: أساس هذا النظام هو الجمع أو الاختلاط بين المحكوم عليهم، إذ يعيش الجميع معا ليلا ونهارا ويعني ذلك الاختلاط التام بين المسجونين سواء أثناء فترات العمل نهارا أو أثناء النوم ليلا، وعند تناول الطعام وفي أوقات الراحة والتعليم والتهديب أو غير ذلك من الأنشطة الأخرى، بما يقتضي ذلك من السماح لهم بتبادل الأحاديث في هذه الأوقات. ويعتبر هذا النظام من أقدم الأنواع الخاصة بالسجون وتم تطبيقه حتى نهاية القرن الثامن عشر وكان الهدف من العقوبة في هذا النوع هو الردع أو الزجر (مسعودي موالخير: 2018، ص 561).

2.1.6. النظام المختلط: هو نظام جمعي لكن لا يسمح للكلام بين المساجين بل الالتزام بالصمت التام مع الاعتماد بنظام التفريد في غرف النوم، وبالتالي فهو مزيج بين النظامين الأولين وما يؤخذ على هذا النظام كونه نظاما عقابيا ووقائيا لكن مفرع من جانبه الاصلاحى والاندماجي التأهيلي فهو يمنع حتى إقامة علاقات تساعد السجين على التأقلم والاندماج.

3.1.6. النظام التدريجي: وتتم العقوبة فيه على مراحل تتدرج من الشدة إلى التخفيف ويكون معيار التدرج في هذه المراحل هو مدة استيعاب المحكوم عليهم لبرامج التأهيل، ويحمل في طياته محاولة لتنمية التأهيل

والاندماج لدى المحكوم عليهم، ويعمل على تحسين السلوك على أساس التدرج من إحدى المراحل الأخرى أخف قيوداً وكأنه نوع من المكافأة له تعتبر حافزاً له لاستعانة ببرامج الإصلاح والتأهيل من ناحية ودفاعاً على تحسين سلوكه من ناحية أخرى. وبانتهاء مراحل التدرج يكون النزول قد تمس على حياة الحرية الطبيعية في المجتمع وبالتالي لا تقابله صعوبة التكيف مع المجتمع بعد تنفيذ العقوبة (اسحاق ابراهيم: ص 66).

2.6. أنواع المؤسسات العقابية:

لقد ارتبط تنوع المؤسسات العقابية بالهدف المراد تحقيقه من تطبيق العقوبة، فحينما لم تكن العقوبة الحرمان من الحرية -السجن- هدفاً سوي التكنيل بالمحكوم عليه والاضرار به ردعا له وزجرا لغيره، اهتمت ووضعت نظمها وفقاً لما يحقق هذا الهدف غير أنه ولما اتجه هدف العقوبة إلى التأهيل بدلا من الايلاء وفقاً لسياسات علمية متعددة بات من الضروري التغير في أنواع السجون (جلال الدين عبد الخالق، 1999، ص 227)

1.2.6. المؤسسات العقابية المغلقة: تتميز أنها تشبه السجون من حيث التحفظ والأمن والحراسة والرقابة ولكن قوامها الرعاية الاجتماعية للحدث، حيث يكون طابعها العمراني مثل السجن بأسوار عالية وحراسة، وتتميز بتطبيق برامج صارمة ومنظمة، حيث أنها تعتمد على انعزال الحدث على أسرته ومجتمعه لفترة من الزمن، حسب درجة اندماجه وتفاعله مع البرنامج الاصلاحى والتربوي له يتطرق حسن عبد الغني ابو عزة في هذا الصدد أن الردع والعقوبة هي من الغايات المقصودة من حبس الكبار البالغين، وأن الإصلاح والتأديب المحض هو الغاية من حبس الأحداث وهنا يمكننا القول بأن الاسلام يرى عزل من يراد تأديبه عن يراد رده ومعاقبته، فمن غير المسموح حبس الصغار مع الكبار رعاية الصغار منعاً لما قد يتعرضون له من مفساد ومشاكل أكثر خطورة.

إن هذا الطابع من المراكز يعتمد على تصنيف الأحداث حسب جنسهم فهناك مراكز خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالفتيات القاصرات المعرضات للانحراف، هي تقوم على رعاية الفتيات اللواتي لم يبلغن من العمر ثمانية عشر سنة من الفئات التالية:

- المعرضات للانحراف الجنسي.

- المعرضات لانحراف المحكوم إيداعهن، إذا كان لإيداعهن صلة بالدعارة والشذوذ الجنسي.

- المجني عليهن في جرائم الدعارة، مما يرى القضاة التحفظ عليهن في إحدى المؤسسات (دليلة

حمادي: 2021، ص 222).

2.2.6. المؤسسات العقابية المفتوحة: إنّ المؤسسات العقابية المفتوحة تمثل ملاد عصر عقابي جديد تسود فيه روح جديدة وتختفي تدريجيا للأساليب القديمة التي لا تفيد في التأهيل، ولا يثبت أن لها دورا ملموسا في تحقيق أغراض العقوبة السالبة للحرية، تقوم المؤسسات المفتوحة على فكرة الثقة في المحكوم عليه وهي تتميز بأنها بغير أسوار وقضبان أو أقفال، والحراسة فيها ضعيفة ذلك أن نزلائها يحترمون النظام ولا يحاولون الهروب منها اقتناعهم منهم بجدوى وجودهم فيها.

فهي تعتمد على أساليب معنوية تتمثل إقامة علاقة بينهم وبين إدارة المؤسسة العقابية على أساس الثقة فيهم، مما يشعرهم بالمسؤولية فيحول دون إخلالهم بهذه الثقة وعلى أساس اقتناعهم (جلال الدين عبد الخالق: 1999، ص 227)

3.2.6. المؤسسات العقابية شبه مفتوحة: هي التي تتوسط بين المؤسسات العقابية المغلقة والمؤسسات العقابية المفتوحة، فالحراسة فيها متوسطة وقل فيها من المؤسسات العقابية المغلقة، وتنشأ المؤسسات العقابية شبه مفتوحة في الغالب في المناطق الزراعية لكي يعمل المحكوم عليهم بالزراعة والصناعة وقد تقام الورش المختلفة بداخل هذه المؤسسات لتدريب النزلاء على الاعمال المناسبة لهم وتتوقف مع ميولهم ويرغبون في مزاولتها بعد انتهاء مدة عقوبتهم وقد انتشرت هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وإيطاليا وإنجلترا والسويد ومصر وهي عبارة عن مباني تنشأ خارج المدن وتكون اسوارها متوسطة الارتفاع وتتقرب من المباني الادارية العادية من حيث اللون والشكل وتكون معاملة السجناء في هذا النوع من المؤسسات العقابية افضل واحسن حالا من المعاملة في البيئة المغلقة ويطبق غالبا في هذا النوع من المؤسسات النظام التدريجي الذي يسمح للسجين بالانتقال لمرحلة أفضل تقترب من نظام المؤسسات المفتوحة (مسعودي مولخير: 2018، ص 571).

7. اساليب الاهتمام بالمنحرفين داخل المؤسسات العقابية:

1.7. التعليم:

يلعب التعليم دورا كبيرا في تأهيل المحكوم عليهم من عدة وجوه، فهو يستأصل من شخصيته أحد العوامل التي دفعته الى الجريمة، وهو الجهل ما قد يحول بينه -مستقبلا- وبين العودة إلى ارتكابها، فضلا عن هذا فهو يرتفع به على مستوى ذهني واجتماعي كبير يباعد بينه وبين التفكير في سلوك يؤدي إلى الجريمة، ويحرص على حسم مشكلة بالطريق المطابق للمحبوسين خصوصا الى هذه الاهمية نصت المادة (94ق ت س) بأنه تنظم لفائدة المحبوسين دروس في التعليم العام والتقني والتكوين المهني والتمهين والتربية البدنية، وفقا للبرامج المعتمدة رسميا مع توفير الوسائل الأزمة لذلك (صليحة القص: 2009، ص96).

وبذلك أصبح التعليم المحكوم عليه في المؤسسة العقابية دور أساسي لا يقل بحال من الاحوال عن دوره في المجتمع الحر فهو طريق لمحو الامية والجهل، وهما عاملان من العوامل الدافعة الى السلوك الإجرامي، وبالتالي فهو وسيلة لاستئصال عوامل الجريمة وإزالة أسباب العودة الى الإجرام كما أن التعليم يساهم في تأهيل المحكوم عليه بفتح الطريق امامه بما يوفر من فرص العمل المناسبة للحصول على مورد رزقه عن طريق مشروع بعد الافراج عنه، وبذلك يحقق الاستقرار الاجتماعي الذي يباعد بينه وبين الاجرام والاقدام عليه (جباري ميلود:ص222،)

ولهذا كله أصبح من أهم الواجبات الملقاة على عاتق المؤسسة العقابية، هو إعطاء القدر الازم من المعارف للنزلاء بالإضافة إلى الاهتمام بتهذيبهم لان التهذيب يعمل على ابراز القيم الأخلاقية، وإن الامتناع بالقيم سيؤدي إلى الالتزام بالقواعد الأخلاقية التي توجب إحترام الغير وعدم الإعتداء على الآخرين علما أن تعليم المحكوم عليه يستلزم بالإضافة الى الجهود الرسمية تنمية حب التعليم لدى المحكوم عليه وتشجيع الجهود التي يبذلها في تعليم نفسه، او تهيئ مستلزمات التعليم (جمال ابراهيم الحيدري:2015، ص148)

وتبعاً لذلك فإن تعليم فئة المحبوسين في المؤسسات العقابية يحقق عدة أهداف أهمها:

- يقضي على العامل الرئيسي المهيأ لارتكاب الجريمة والجهل.
- يفتح أمام المحبوس فرص العمل التي ما كان سيحصل عليها لو ظل على ما هو عليه من جهل وبيئته الاجتماعية فكرية.
- يعتبر سبيل الارتقاء المحبوس، لأنه يباعد بينه وبين ارتكاب الجريمة بإصلاح جوانب عديدة في شخصيته التي تجعله يستطيع التعامل مع مختلف أفراد المجتمع.
- يعتبر أسلوب تأهيل فعال إذ يهتم بتعليم فئة المحبوسين داخل المؤسسة العقابية، يصبحون ذو تفكير وتصرف أدنى إلى السلامة، فيستنكرون الإجرام ويرونه سلوكاً غير لائق. (جباري ميلود: ص212)
- إيقاظ ضمير السجين وتغيير افكاره وطباعه وتعديل أنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئة.
- تنمية الرغبة الذاتية فصد التصالح وطباعه بعد الإفراج عنه وذلك في إطار الاحترام الكامل للقوانين والعلاقات الاجتماعية.
- التزويد بمعارف تساعد على اصلاح شخصيته، وذلك باكتساب مهارات الاتصال وربط العلاقات مع أفراد المجتمع.
- استكمال التعليم والتدرج والسماح بنيل شهادات عليا.
- التزويد بمختلف القم الدينية والقواعد الاجتماعية، ومعرفة حقوقه وواجباته اتجاه الآخرين.
- تأطيره وتوجيهه لا يقاس بقدراته وطاقاته بما يسمح بتنمية قدرته الابتكارية والإنتاجية، للحصول على عمل شريف. (عبد العزيز السنبلي: ص140)

2.7. التكوين المهني:

يعتبر التكوين المهني بمثابة عملية شحن المعارف ذات الطابع المهني في مختلف التخصصات للأشخاص الممتهين على مستوى مؤسسات معدة لهذا الغرض، بحيث تضمن لهم دروساً وعملاً نظرية وتطبيقية وفقاً للتخصص المختار، ومن جانب آخر، فالتكوين المهني على مستوى مؤسسات إعادة التربية والتأهيل يخضع لنفس المقاييس البيداغوجية التي تخضع لها مختلف المعاهد والمؤسسات كمدة التبرص والشهادة، كما أنه يظل

تابع للوزارة التكوين والتعليم المهنيين حتى وان كان على مستوى المؤسسات العقابية ويساهم التكوين المهني في اكتساب المهارات والخبرات والمعارف، المختلفة المتعلقة بمهنة معينة، كما يساهم في اكتساب المعرفة وتنمية القدرات التي تمكن الشخص من النجاح في فرع النشاط الذي توجه اليه والولوج عبر ذلك الى سوق العمل والمقاولات (مزغيش وليد:2022، ص26)

وتنص المادة 94علي "تنظم لفائدة المحبوسين دروس في التعليم العام والتقني والتكوين المهني والتمهين والتربية البدنية وفقا للبرامج المعتمدة رسميا مع توفير الوسائل اللازمة لذلك وتنص المادة (95):

يتم تكوين المهني داخل المؤسسة العقابية، أو في معامل المؤسسات العقابية أو ي الورشات الخارجية أو في مراكز التكوين المهني.

ويشترط أن يتمشى هذا التكوين مع امكانية تشغيل المحكوم عليه بعد اطلاق سراحه أو بالنظر للعمل الذي يمكن أن يسند اليه بعد الحاقه بورشة خارجية أو بيئة مفتوحة حتى يتسنى له الاندماج من جديد في المجتمع وتلبية حاجاته الاجتماعية بنفسه مع استفادة المجتمع منه، حيث أنه وبعد الافراج عن المحبوس الذي تلقى تكوينا مهنيا: يتم توجيهه بموجب رسالة خاصة إلى إحدى المؤسسات التي تدعم إنشاء مشاريع ونذكر منها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (وليد مزغيش:2022، ص28)

وتعمل برامج التكوين المهني في المؤسسات العقابية شأنها شأن البرامج التعليمية بصفة عامة على اكساب النزير قدرا من الخيرات وفق قدراته وظروف الحياة في مجتمعه وبيئته، بحيث يكون أقدر على الاستفادة من هذه القدرات فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع ويمكنه من إشباع حاجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية المختلفة، التي تضمن له العيش في أمان مع نفسه ومجتمعه، أي أن تكون متسقة مع الفلسفة التربوية للمجتمع وثقافته الاجتماعية، وأن تكون متسقة أيضا مع حاجات المتدربين واهتماماتهم الإدراكية والعاطفية والحركية، بالإضافة إلى التعرض إلى المشاكل التي يمكن أن تصادفهم في مجالات الحياة المختلفة وبذلك فهي تراعي أن تكون مقبولة لدى المتدربين وواضحة ومعلومة لدى جميع المستويات التنظيمية كما

يجب أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق في حدود القدرات والطاقات، والامكانيات المتاحة، وتتصف بالمرونة والواقعية والتي تركز على تعليم المنحرفين وتنمية قدراتهم واهتماماتهم المتنوعة ويتضح أن أهداف برامج التعليم المهني في المؤسسات العقابية تركز على عدد من الموضوعات أهمها:

- تحقيق أهداف المؤسسات العقابية ودورها في المجتمع.
- حماية وسلامة امن المجتمع
- تنمية الإدراك الاجتماعي للمنحرفين
- أهمية التعليم والتدريب المهني وأهدافه
- اقتصاديات العمل الأجور، الأسعار، الأرباح، الكفاية الانتاجية
- العلاقات الإنسانية والاجتماعية

ولضمان نجاح برامج التأهيل المهني داخل المؤسسة العقابية، لابد من استشارة النزير لأهمية تلك البرامج بالنسبة له، ويعتمد الاختصاصي النفسي في مساعداته والتحقق من مدى وملاءمتها لميوله وقدراته ومستقبله المهني، كما يراعي كفاية تلك البرامج على زيادة قدرة النزير على العطاء والتكيف مع المجتمع وفرص حصوله على العمل عقب الإفراج عنه (سعاد بن عبيد: 2017، ص 47-48)

8. خاتمة:

تعتبر المؤسسات العقابية الملجأ الذي يواجهه خطر الانحرافات المنتشرة، والتي من خلالها يتعرض المنحرفين إلى عقوبات ردعية من أجل الاصلاح والتعديل والتقويم السلوكيات المنحرفة، وأصبحت المؤسسة العقابية مؤسسة اجتماعية تطبق مجموعة من البرامج والاجراءات التربوية، التي تسمح بإعادة تأهيل المنحرفين من خلال إعادة تربيته وتنشئته على القيم الايجابية والأخلاقية وتفعيل المواطنة، من خلال ادراكه لحقوقه وواجباته والشعور بالمسؤولية، واكسابها قيم حب الوطن والانتماء، بالإضافة الى تكوينهم مهنيا ما يسمح لهم بامتلاك مهن وحرف تمكنهم مستقبلا من تغل مناصب ووظائف تحفظ كرامتهم، وبذلك تساهم البرامج المطبقة في المؤسسات العقابية ايجابيا في الحد من السلوك الانحرافي.

لم يعد يقتصر دور المؤسسات العقابية على السجن وحبس الأشخاص طوال فترة الحكم، وإنما أصبحت هذه المؤسسات مؤسسات تربوية تعليمية وثقافية وتكوينية لها أهداف وغايات تصبو للوصول إليها من خلال الاعتماد على مجموعة من البرامج ذات فعالية ايجابية وتأثير كبير على مستوى سلوك المنحرفين من أجل إعادة إدماجهم وإصلاحهم.

وفي الأخير يمكن القول بأن فعالية البرامج المطبقة في المؤسسات العقابية ونجاحتها تساهم في اصلاح وتعديل السلوك الانحرافي في المجتمع، وذلك من خلال سد أوقات الفراغ لدى المنحرفين والتفاعل معهم عن طريق التعليم والتكوين ومنحهم الفرص من توسيع مدرّكاتهم وخبراتهم ومواصلة تعليمهم، مما يجعلهم ضمن الطبقات المثقفة والواعية واكتساب مهن وحرف تأهلهم من كسب الرزق بعد الافراج عنهم وإطلاق سراحهم.

9. قائمة المراجع:

1. إسحاق إبراهيم منصور، الموجز في علم الاجرام والعقاب. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. بوجمعة زريعة، (2022). السلوك الانحرافي وواجب مؤسسات المجتمع في الوقاية منه، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، 07 (02).
3. جابر سامية محمد، (1998). الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع: دار المعرفة الجامعية.
4. جباري ميلود، التعليم والتهديب في المؤسسات العقابية ودورها في الحد من الخطورة الاجرامية الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة.
5. الجريدة الرسمية، قانون تنظيم السجون وإعادة الاندماج الاج للمحبوسين. المادة 25، من القانون 5/4 المؤرخ في: 205/02/06، عدد: 2005/06/12/12.
6. جلال الدين عبد الخالق، (1999). الجريمة والانحرافات الحدود والمعالجة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
7. جمال إبراهيم الحيدري، (2015). علم العقاب الحديث. الطبعة 01. بيروت: دار السنهوري.
8. حمادي دليّة، (2021). السلوك الانحرافي للأحداث بين الواقع والرعاية الاجتماعية لهم في مراكز اعادة التربية. مجلة افاق للعلوم. 06(04).

9. سعاد بن عبيد، أمينة النوى، (2017). دور التأهيل المهني في تعديل مفهوم الذات لدى نزلاء المؤسسات العقابية. مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف. 01(02).
10. سعود بن ضحيان الضحيان، (2001). البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الاصلاح، ط1، أكاديمية نايف المنية العربية.
11. صليحة القص، (2010). سلوكيات الخطر المتعلقة بالصحة الاكثر انتشارا لدى النزلاء مؤسسة اعادة التأهيل تازولت. جامعة باتنة: مذكرة ماجستير في علم النفس العيادي.
12. طارق السيد، (2001). الانحرافات الاجتماعية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر،
13. عبد العزيز السنبل. تجربة التعليم في المملكة العربية السعودية البرامج التعليمية والتأهيلية في الاصلاح. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
14. عبود السراج، (1983). علم الاجرام وعلم العقاب. جامعة الكويت
15. العويي يونس، (2019). الانحرافات السلوكية للشباب الجامعي الاسباب والمظاهر. مجلة المعيار، المجلد العاشر، 01(01).
16. غيث محمد عاطف، (1997). قاموس علم الاجتماع. مصر: دار المعرفة الجامعية.
17. مزغيش وليد، (2022)، التكوين المهني في المؤسسات العقابية كآلية لإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين دراسة حالة التكوين بمؤسسة اعادة التربية والتأهيل واد غير بجاية مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف. 07(03).
18. مسعودي مو الخير، (2018). المؤسسات العقابية في الجزائر انظمتها انواعها حسب قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين. حوليات جامعة الجزائر1، العدد32. ج1.